المحور الثالث– الوقائع الاقتصادية في العالم الإسلامي

أولا– الأوضاع الاقتصادية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم:

كان الرسول (ص) حريصا على تفجير كافة الطاقات الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، فاهتم بالزراعة واستغلال الأراضي وقام بتنظيم عملية الري وأيد مبدأ الاستفادة من الخبرة القديمة والنشاط الإنتاجي لغير المسلمين وكذلك أقر نظام المساقاة، وقد استخدم المسلمون الأدوات الحديدية والخشبية في زراعتهم. وانتشر الرعي في الأرياف والقرى وخارج المدن ومارسه الخدم والأحرار من الرجال والنساء والأطفال فالنساء كن يرعين بالأغنام خاصة حول المساكن.

واهتم الرسول (ص) بالصناعة وشجع المسلمين عليها فتعلم بعضهم صناعة السيوف بالمدينة كما ابتعث من يتعلم صناعة المجانيق والدبابات بجرش.

إلا أن المسلمين في عهد الرسول (ص) بصفة عامة لم يهتموا بالصناعة اهتماما كبيرا لاعتمادهم بالدرجة الأولى على التجارة وتربية المواشي والزراعة ولكنهم مع ذلك صنعوا ما يحتاجون إليه من نسيج الثياب والخيام والأسلحة والأواني وغيرها من الصناعات الخفيفة

أما التجارة فتعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية في جزيرة العرب وقد مارسها المسلمون منذ أن كانوا بمكة قبل الهجرة حيث كانت امتدادا لسابق أنشطتهم، وتمتعت الأسواق في عهد النبي (ص) بالحرية الكاملة في الأسعار، وقد سعى بعض الصحابة إلى تحديد الأسعار إذ اشتكوا للرسول (ص) غلاء السعر وطلبوا منه التسعير ولكنه رفض وهذا يعني أن الأسواق قد خضعت لقوي العرض والطلب.

ثانيا– الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلفاء الراشدين:

قام الخلفاء الراشدون بمتابعة عمل الرسول صلى الله عليه وسلم مع إدخال بعض الإضافات التي تطلبتها مرحلة ولاية كل منهم، ونلخص أهم أعمالهم الاقتصادية في النقاط التالية:

1– خلافة أبي بكر رضي الله عنه : لم يختلف النظام الاقتصادي في عهد أبي بكر عنه في عهد رسول الله، حيث نجده اعتمد على نفس الموارد المالية (الزكاة، الغنائم، الفيء، الجزية)، ونفس السياسة المالية (اتخاذ قرارات الإنفاق).

2– خلافة عمر رضي الله عنه: ساهم عمر بن الخطاب في إرساء بعض من الأفكار والوقائع الاقتصادية خاصة بما يتعلق بالمجال المالي والإدارة المالية، حيث قام بإنشاء الدواوين، وإنشاء بيت المال.

إن عمر رتب شؤون الدولة، وأحكم مواردها، وكثرت الأموال في عهده (خراج، جزية)، لم يكن هدف عمر جمع المال فحسب، بل كانت هناك سياسة حكيمة في الإنفاق تعود على ما ينفع المسلمين.

واهتم عمر بتعمير البلاد وإصلاحها (حفر الترع – إقامة الجسور– تشجيع الزراعة). كما يعتبر عمر أول من أمر بسك النقود، ولكنها لم تأخذ الشكل الرسمي إلا في عهد عبد الملك بن مروان (الخلافة الأموية).

3– خلافة عثمان رضي الله عنه : ظلت الوقائع الاقتصادية في عهد عثمان على ما كانت عليه في عهد عمر بن الخطاب خاصة في المجال المالي، حيث ورث نظاما ماليا متكاملا ومحكما غنيا بالموارد نظرا لتزايد الإيرادات في عهد عمر نتيجة توسع الدولة الإسلامية عن طريق الفتوحات وأصبحت تشمل أغنى الأقاليم شرقا وغربا.

4– خلافة علي رضي الله عنه: كان علي أقرب إلى عمر في سياسته المالية من شدة تقتيره على نفسه وعلى أقرب الناس له، كما كانت سياسته تشتمل على أسس عظيمة في فرض الضرائب وتنظيمها، وتدعيم النظام المالي للدولة بقواعد متينة تزيد من عمرانها، وحفظ أموالها، وتحول دون خرابها أو إفلاسها.

ثالثا– الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلافة الأموية:

تميزت الأوضاع في العصر الأموي بمجموعة من السمات التي ميزت الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، ونذكر منها:

1– الزراعة: شهد العصر الأموي اهتماما كبيرا بالنشاط الزراعي، أدى إلى توسيع حركة استصلاح الأراضي ومنها حركة استصلاح للأراضي في منطقة البطائح، على يد الخلفاء الأمويين.

واتسم نظام ملكية الأراضي في الخلافة الأموية بتقسيمها على الشكل التالي:

– ظهور الملكيات الكبيرة، فقد أدرك رؤساء القبائل وأشرافها، أهمية ملكية الأراضي الزراعية واستثمارها، فسارعوا إلى امتلاكها، سالكين طرقاً مختلفة، ووسائل متعددة لتحقيق غاياتهم؛

– تحول أرض الصوافي إلى ملك خاصٍّ باسم الخليفة.

2– الصناعة: تأثرت الحرف والصناعات في العصر الأموي بالبيئة الاقتصادية المحيطة بها، كما تأثرت الصناعات والحرف بطبيعة الاقتصاد الأموي، حيث كان النشاط الزراعي هو النشاط الرئيسي فيه، فظهرت وتطورت صناعات تعتمد في موادها الخام على القطاع الزراعي، مثل صناعة النسيج والمطاحن، كما واكبت الصناعة حركة التطور العمراني بالدولة الأموية، فظهرت وتطورت صناعة مستلزمات البناء، إضافة إلى تأثر الصناعة بالجو العسكري السائد في معظم فترات العصر الأموي، حيث تطورت صناعة السفن الحربية ومن ثم التجارية.

3– التجارة: ازدهرت حركة التجارة الداخلية بعد تولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة، وتميز أهل الشام في حرفة التجارة وفتحوا علاقات تجارية مع غربي أوروبا واستفادوا من الأسطول الإسلامي ومن بين العوامل التي ساعدت على نشاط حركة التجارة الثراء الكبير الذي تميزت به طبقة الحكم وحاشيتهم، حيث نما لديهم الميل لاقتناء المنتوجات الكمالية، فأقبلوا على شراء السلع التجارية الباهضة الثمن، مما زاد في فعالية التجار وازدهار التجارة. وكان التجار يحتلون مكانة اجتماعية مرموقة في العصر الأموي وكانوا يقومون بتأسيس الشركات في سبيل زيادة فعالية التجارة، حيث كانوا يساهمون في الشركة بتقديم المال وممارسة العمل كذلك، أو بواحد منهما من خلال المضاربة، وأصبحت بذلك دمشق عاصمة الدولة مركزا تجاريا مهما، ومحطا للتجارة الشرقية، وبالتالي مركزا لتوزيع البضائع إلى الجهات المختلفة حيث كانت تتكدس في أسواقها البضائع المتنوعة، المنتجة محليا والمستوردة.

4- وضعية بيت المال: من الأمور المهمة التي يمكن الإشارة إليها أيضا هو زيادة نفقات بيت المال في العصر الأموي، خاصة في مجال الإنفاق السياسي والمتمثِّل في بذل الأموال من أجل توطيد دعائم الدولة وجذب المعارضين لها، كما زادت النفقات أيضًا في مجال المنشآت والمرافق العامة، حيث كانت الدولة تصرف أموالاً كثيرة على إنشاء المساجد والسدود والأسواق، وشقِّ الطرق وحفر الآبار.

وقد بدل عبد الملك بن مروان جهود في تعريب النقود وسكِّ العملة قد أسهمت في إظهار تفوُّق الدولة الاقتصادي بجانب تفوُّقها السياسي العسكري، إضافةً إلى خلق متغيِّرات اقتصادية جديدة سهَّلت عملية النموِّ الاقتصادي للدولة.

رابعا- الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلافة العباسية:

تأسست ثاني أكبر خلافة في التاريخ الإسلامي الخلافة العباسية عام (132هـ/750م) على يدي أبو العباس (132-136هـ)، وجاءت الخلافة العباسية كنقطة تحول في الدولة والمجتمع في التاريخ الإسلامي إذ صاحبها تحولات جذرية على المستوى السياسي والاجتماعي.

وشهدت الدولة فترة استقرار نسبي إلى عام 218هـ ترسخ فيها النظام الوزاري وتحققت نهضة علمية وفكرية وثقافية غير مسبوقة عالمياً وتوسع النشاط الزراعي والتجاري والحرفي بشكل كبير إلى أن أُدخل الأتراك بعدها إلى الجيش ليتجاوزا ذلك الدور حتى أصبحوا جزءا رئيسيا من التركيبة السياسية فواجهت بذلك الدولة أزمات عدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي، ونتيجة لتلك الأزمات والتحولات أخذت تضعف مؤسسة الخلافة تدريجيا إلى أن تفككت الدولة في فترتها الأخيرة عندما سيطر البويهيون على الخلافة ومن بعدهم السلاجقة. ويمكن تلخيص أهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة في النقاط التالية:

1- الزراعة: كانت الأراضي الزراعية مقسمة من حيث الملكية عام النحو التالي: الصوافي (أراضي قابلة للاستغلال فوراً) وهي الأرض المملوكة لبيت المال وللخليفة حق التصرف بها، والأراضي الموات (قابلة للاستغلال بعد الاستصلاح) وهي ملك لبيت المال لكنها تتحول إلى الملكية الخاصة في حال استصلاحها، والأراضي الخراجية -الأكثر شيوعاً- وهي في الأصل فيء وتزرع مقابل دفع الخراج كإيجار للأرض، والأراضي السلطانية وهي مملوكة للخليفة. استخدمت الدولة إقطاع الأراضي، تحويل ملكية الأراضي العامة إلى الملكية الخاصة بشكل دائم (إقطاع تمليك) أو مؤقت (إقطاع استغلال)، كسياسة غير معلنة لإعادة التوزيع ولدفع المستحقات.

وفي فترة لاحقة توسع البويهيون في استخدام إقطاع الاستغلال ليشمل الجنود مقابل رواتبهم، حيث سمي بالإقطاع العسكري. انعكس عن تطبيق سياسة الإقطاع بشكل عام، والإقطاع العسكري بشكل خاص سلبيات كبيرة على الدولة والاقتصاد حيث ضعفت الإدارة بشكل عام، والإدارة المالية بشكل خاص وأهملت الكثير من الأراضي وتدهور نظام الري وتردت إيرادات الدولة بشكل ملحوظ وتدهورت أحوال الفلاحين بشكل كبير.

وأدركت الدولة من البداية أهمية النشاط الزراعي كونه المصدر الأساسي لرزق المواطنين ومصدر الإنتاج الغذائي للجميع وأهم مصدر للإيرادات الدولة (الخراج والعشر) لهذا وجهت الدولة اهتماما خاصا نحو هذا القطاع ممثلة بحجم الإنفاق الكبير على النظام العام للري، وعلى إصلاح المزارع المهجورة والأراضي بعد الفيضانات وإصلاح

الطرق الزراعية وحمايتها، وقدمت الحكومة أحيانا المساعدات للمزارعين بشكل نقدي ممثلة بمساهمة الدولة في المشاريع العامة أو المشتركة مع المواطنين بالإضافة إلى تقديم السماد والأدوات الزراعية والمواشي.

تطور القطاع الزراعي بشكل كبير حيث توسعت الملكيات وظهرت الزراعة المركزية الأمر الذي مكن الدولة من توفير أمنها الغذائي معتمدة على إنتاجها الخاص، استعمل المالكون الفلاحين والرقيق بأعداد كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، حيث ظهر ما يشبه الإقطاع الزراعي الذي كان لأثرياء التجار دور فيه.

2- الصناعة: تطورت الصناعة لكنها بقيت محدودة الإمكانيات ومعتمدة على العمل الفردي أو المشترك بين عدد محدود من الأفراد. وكانت هناك مصانع كبيرة نسبياً مثل مصانع الزجاج والنسيج والصابون والملابس والأحذية والخزف والسكر والصياغة، فضلاً عن الحدادة والنجارة لصنع الأدوات المنزلية والأسلحة والسفن وغيرها. ومع هذا لم تصل الصناعة إلى المستوى الذي يجعل منها مصدرا قويا للثراء مثل التجارة والصيرفة.

3- التجارة الداخلية: شهدت التجارة الداخلية بين العاصمة وبين الأقاليم من ناحية وبين الأقاليم بعضها ببعض نشاطاً بشكل كبير يتم من خلاله تبادل كميات كبيرة من عدد كبير ممن السلع من: الحبوب والفواكه والخضر والتمور والسكر وزيت الزيتون والأرز والعسل والملابس القطنية والصوفية والحريرية.

اتبعت الدولة العباسية انسجاما مع مبادئ الشريعة مبدأ حرية التجارة الداخلية والخارجية ولم تضع قيودا على تنقل السلع واليد العاملة بين مختلف أقاليم الدولة، ولم تتدخل في عملية التبادل وما ينجم عنها من أسعار إلا في حالات استثنائية محدودة حيث تدخلت لصالح الطبقات الفقيرة في أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق والشعير نتيجة لاحتكار تلك السلع من قبل بعض التجار. وليس هناك ما يشير إلى تدخل الدولة في أي من أسعار السلع الحرفية أو الصناعية، حيث كانت الأسعار ناجمة عن محصلة التعامل الحر ضمن الضوابط الشرعية بين المنتجين والمستهلكين.

4-التجارة الخارجية: كان العامل الاقتصادي وطرق المواصلات من بين أهم العوامل المحددة لموقع بغداد العاصمة الجديدة للخلافة. فاهتمت الدولة بشكل ملحوظ بإنشاء الطرق وصيانتها وحمايتها لتتمكن من ربط عاصمتها بأنحاء الدولة المختلفة وبالعالم الخارجي على حد سواء.

طبقت الدولة العباسية سياسة التجارة الحرة على التجارة الخارجية، مع المعاملة بالمثل من حيث الضريبة، وغطت مناطق عديدة ومتفرقة من العالم، ولم يكن هناك صعوبات في استيراد السلع حيث كان المحيط الهندي بحرا آمنا إذ كان تحت سيطرة أسطول الدولة العباسية. تدفقت السلع من كل مكان حيث كان التعامل إما مقايضة أو بالنقد المباشر.

5- النقود: استخدمت الدولة العباسية أساساً نظاماً نقدياً مزدوجاً مكوناً من الدراهم وأجزائها، عملة فضية العملة الرئيسية في الأقاليم الشرقية، والدنانير وأجزائها، عملة ذهبية، العملة الرئيسية في الأقاليم الغربية، وكلاهما مقبول في كامل الأقاليم إذا كانت ذات أوزان شرعية. استخدمت أيضاً نقود الصلات و هي نقود ذات أوزان غير متداولة تضرب خصيصاً للخلفاء وأحياناً لبعض

كبار رجالات الدولة، لتوزع في مناسبات خاصة. كانت عملية ضرب النقود مقتصرة على السلطة القائمة وتحت الإشراف المباشر للخليفة، لاعتبارها من الأمور السيادية للدولة.

6– الصيرفة: ظهر العمل المصرفي بشكل محدود في بداية الأمر لكن أخذ في التوسع خلال القرن الثالث هجري، وجاء التوسع في العمل المصرفي وعمليات الائتمان استجابة للتوسع الكبير في النشاط التجاري، بين الأطراف المترامية للدولة ومع الدول الأخرى، وللحاجة لوجود مكان آمن لإيداع الأموال مع ضمان سرية التعامل.

أصبح العمل المصرفي من الممارسات الضرورية في الأسواق الإسلامية ومن أهم العوامل التي أدت إلى سهولة التبادل ومن ثم إلى المزيد من التوسع في النشاط التجاري.

أما بالنسبة للجانب الاجتماعي فتتضمن المصادر التاريخية الكثير من المعلومات عن المستوى المعيشي للخلفاء والذي كان مرتفعا جدا لكنها لا تقدم الكثير عن المستوى المعيشي للعامة. بشكل عام كان هناك تفاوت كبير في الدخل والثروة يقل ويكثر حسب الأوضاع العامة، لكن يبدو أن الدولة خففت من حدة ذلك عن طريق تقديم بعض الخدمات الأساسية المجانية مثل التعليم المجاني للفقراء والخدمات الصحية المجانية.

خامسا– الأوضاع الاقتصادية في عهد الخلافة المماليك:

شهد الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة تباينا من منطقة لأخرى، فكانت الحالة الاقتصادية في بعض الأقاليم كمصر والشام والعراق وبلاد المغرب مزدهرة بينما كان الوضع سيئا في أقاليم أخرى، فازدهرت بعض الصناعات في المدن المتطورة فامتازت الشام ومصر بصناعة الأسلحة والصناعات الغذائية، والعراق بصناعة الخشب، بينما اشتهرت بلاد الأندلس بصناعات النسيج والحرير والزجاج وصناعة السفن.

تعمق الانقسام الكبير بين الأقاليم مما أضعف الاقتصاد الإسلامي كله وأفقده التكامل الاقتصادي الذي كان عليه سابقا، فانخفض مستوى التجارة البينية بين مناطق البلاد الإسلامية كثيرا، وهو ما أثر سلبا على الأحوال المعيشية للأفراد.

تراجعت التجارة الخارجية ووقعت بيد الغرب خاصة بعد الحروب الصليبية واحتلالها للموانئ الإسلامية، فازدهرت التجارة بإيطاليا خلال القرنين 13 و14 ميلادي، وزاد الوضع سوءا باجتياح التتار الذين خربوا البنية التحتية الاقتصادية بما فيها من شبكات الطرق والري وأغلب المباني العامة التي مروا بها، فعانت المنطقة بذلك ركودا اقتصاديا طويلا وارتفاعا كبيرا في الأسعار، وانكمشت التجارة والزراعة وساد اللاأمن.

وظهرت بعد ذلك الدولة العثمانية والتي اهتمت في بدايتها بأساليب الجباية والمالية العامة، لكنها لم تهتم بأحوال الناس اقتصاديا بسبب تركيزها على الشأن العسكري وزيادة إنفاقها عليه، فتدهورت ماليتها مع مرور الوقت وزادت مديونتها، وبداية من النصف الثاني من القرن 15 تمكنت الدولة العثمانية من إحداث نهضة اقتصادية قوية شملت الصناعة والتجارة والزراعة، وقامت خلال الحرب العالمية الثانية أوراقا نقدية لأول مرة في تاريخ البلاد الإسلامية، إلا أن بدأت تتفكك تدريجيا بعد ذلك وتفقد قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.